

الخطوط الكبرى لدراسة تشخيصية واستشرافية لظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي أنجزها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

فتح المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية محور بحث في قطاع التجارة الموازية والتهريب نظرا للصعوبات الاقتصادية والتحديات السياسية التي تمر بها بلادنا. وعندما نتحدث عن التهريب في المناطق الحدودية تفرض المنطقة الحدودية الليبية التونسية نفسها لعدة اعتبارات من بينها البعد التاريخي لهذه المنطقة الحدودية ولأهمية هذا الموضوع لأنه لا يعني فقط خط تونس-ليبيا بل أيضا كل ما هو قادم من الساحل الصحراوي وإفريقيا عبر الحدود البرية... وبعد أحداث 2011 أخذت هذه المنطقة أبعادا أخرى وأصبحت تمثل في أحد أبعادها تهديدا مباشرا لبلادنا ولدول الجوار وحتى أوروبا، وهو ما جعل السلطات في تونس تتخذ عدة إجراءات كحفر خندق على المستوى المنطقة الحدودية التونسية الليبية وإدراج هذه المناطق منذ الفوذ العسكري، وبالرجوع إلى الإحصائيات والایقافات التي نشرتها وزارة الدفاع سنة 2016 بالمنطقة العسكرية العازلة تبين أنه تم حجز 721 عربة (سيارة وشاحنة) كما تم ضبط عدد 1055 شخص من هذه المنطقة، حجز حوالي 23 قطعة سلاح (بنادق صيد، وكلاسنكوف)، بالنسبة للسلع تم حجز 1.894.320 لتر من المحروقات، 881.420 علبه سجائر، 17.809 علبه معسل، 13.214 (بين علبه وقارورة كحول)، كما تم حجز جملة من المواد الغذائية والألعاب النارية و4.123 من الأغنام وماعز.

كما كشفت وزارة الداخلية خلال أوت 2017 أنه سجل ارتفاع في عدد عمليات التهريب التي تم احباطها بـ 157 قضية بنسبة 21,30% (894 قضية من 1 جانفي إلى 31 جويلية 2017 مقابل 737 قضية خلال نفس الفترة من سنة 2016)، تم خلالها الاحتفاظ بـ 52 مورطا من 1 جانفي إلى 31 جويلية 2017 مقابل 80 مورطا خلال نفس الفترة من سنة 2016.

فتح المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية محور بحث في قطاع التجارة الموازية والتهريب نظرا للصعوبات الاقتصادية والتحديات السياسية التي تمر بها بلادنا. وسجلت سنة 2012 اللجنة الفرعية لمقاومة التهريب (الوزارة الأولى) تزييدا بنسبة 330% مقارنة بـ 2011، في عمليات التهريب التي تم إحباطها وقد شملت هذه الظاهرة كامل القطاعات. كل ذلك جعل من ظاهرة التهريب والتجارة الموازية من أكبر المخاطر الاستراتيجية المهددة لأمن البلاد واقتصادها.

ولا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى حاضنتها الرئيسية التي أفرزتها وهي **"العولمة"** والتي جعلت دول الجنوب مجالا لترويج بعض بضائع الشركات العبر- وطنية (Transnationales) والتي تم منعها في الدول الأوروبية وأمريكا التي تخصص حصريا للبضائع ذات المعايير الأصلية.

1. نقاط الارتكاز الاستراتيجية في الدراسة: حيث تم التركيز على:

- أهمية العامل المحلي التاريخي والجغرافي والاجتماعي والسياسي في تكوين البيئة الحاضنة لظاهرة التجارة الموازية والتهريب.

- تقييم الأحمال الحقيقية للحركة التجارية بين تونس وليبيا والشرائح العاملة في هذا القطاع.

- تأثيرات **"العولمة المتخفية"** أين جعلت القوى الاقتصادية المهيمنة في العالم من الفضاءات الحدودية في دول الجنوب محاضن لتفريخ أسواقها الجديدة، تكون أداة أساسية في استراتيجية الدول الكبرى عبر مؤسساتها **"العبر الوطنية"** لاكتساح الاقتصاديات الرسمية لدول الجنوب من الداخل.

2. لمحة عن الارهاصات التاريخية لميلاد الفضاء الحدودي التونسي الليبي:

1 - الجنوب الشرقي كمنطقة عبور استراتيجية عبر التاريخ:

ذكر المؤرخ اليوناني **"هيرودوتس"** دور قبائل **"القارامة"** المستوطنة في منطقة الفزان الليبية كحلقة وصل تربط تجارة القوافل جنوب الصحراء بالمرافئ الاغريقية والقرطاجنية بين بعضها البعض.

وفي الحقبة الرومانية تواصل الاهتمام بهذه المرافئ التجارية (جرجيس/جربة/قابس...) وأصبحت أهم محطة في الخط التجاري القادم من النيجر عبر غدامس ورمادة.

والفتوحات الاسلامية إلى عهد البايات إزدادت أهمية هذا الفضاء الاستراتيجي كمنطقة عبور ومراقبة وأصبحت تغطي ثلثي التجارة الافريقية مع الإشارة أن قابس كانت محطة مركزية في تجارة القوافل.

ومنذ دخول المستعمر الفرنسي التراب التونسي 1881 حرص على استغلال هذه الطرق التجارية لفتح أسواق جديدة لبضائعه وعمل على السيطرة عليها بإنشاء أبراج مراقبة عسكرية على التخوم الصحراوية بالجنوب التونسي تماما كما فعل الرومان من قبل.

2 - إنشاء الفضاء الحدودي التونسي الليبي في أوائل القرن العشرين

عملت السلط الفرنسية على إجبار القبائل الرحل على تبني نمط العيش والانتاج الحضري لإرساء الاستقرار الأمني لإدارتها وللغرض أنشئت أسواق حديثة **بنقردان وتطاوين** وخططت لتنشيط المواني البحرية بالجنوب الشرقي، مع رسم نمط معيشي لهذه القبائل **ورسم الحدود التونسية الليبية سنة 1910** وتركيز مراكز حدودية ديوانية لضبط الحركة التجارية، وتشجيع الاستقرار بالمدن الحديثة خاصة في بن قردان.

3 - أهم الأحداث التي شهدتها الفضاء الحدودي التونسي الليبي منذ استقلال البلاد:

- **زمن الحقبة البورقيبية** + تدفق آلاف التونسيين للعمل بسوق الشغل الليبية أيام فترة الطفرة النفطية وفي سنة 1985 وقع طرد جماعي وتعسفي لآلاف العمال التونسيين المقيمين بليبيا ومصادرة أملاكهم.

- **"انتفاضة التراويح"** بنقردان من 10 أوت 2010 إلى 23 أوت 2010 إثر إقدام ما عرف بـ "الطرابلسية" على تشغيل الخط البحري صفاقس-طرابلس كخط تجاري بديل لمنفذ راس جدير وتوظيف معلوم جبائي على عابري المنفذ بقيمة 150د لكل سيارة تونسية تعبر الحدود والاستظهار بما قيمته 1000 دولار أو 700 أورو للسلطات الليبية.

- **إبان الثورة التونسية:** حيث شهد المعبر الحدودي راس جدير ومختلف المنشآت التابعة للديوانة براس جدير وبن قردان من مقرات إدارية ومستودعات ومنازل وظيفية سلسلة من الاعتداءات، الحرق، السرقة والنهب. (يوم 21 فيفري 2011 تم نهب 51 كلغ من الذهب المحجوز وعملات أجنبية وبضائع بقيمة 4 مليون دينار).

كما تم "تهريب جماعي قسري" لـ 47 ساخنة ثقيلة مجرورة محملة بمادة أمونيترا الفسفاط (DAP) في 19 جانفي 2012.

3. السياق التاريخي لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي من مقاومة المستعمر إلى متهات "العولمة المتخفية"

1 ← النشأة الأولى لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي في سياق المقاومة ضد المستعمر: لم تشهد هذه المنطقة نوعا من الاستقرار النسبي إلا بعد إنشاء أسواق في هذه التخوم في تطاوين وبنقردان (سنة 1895).

2 ← التهريب كأحد العناصر النشيطة في سياق "العولة المتخفية"؛ إثر الثورة الليبية اتخذت شبكات التهريب أشكالا متطورة في التنظيم لتلبية السوق الليبية، حيث ازدهرت "تجارة الليل"، وساهمت بذلك في تنشيط الحركة التجارية وفي المقابل أحدثت إرباكا كبيرا في قاعدة العرض والطلب في السوق المحلية.

3 ← ظاهرة التهريب الجماعي القسري: شهدت أواخر سنة 2011 تغولا لشبكات التهريب وصل حدّ تنظيم حملات "تهريب جماعي قسري" من خلال هجوم قوافل من شاحنات ثقيلة محملة بمادة DAP أمونيتر بطريقة قسرية من تونس في اتجاه ليبيا.

• نوعية البضائع المهربة التي تمّ حجزها بالطرق الحدودية بين 2010 و2012:

- الأغنام، مواد غذائية، أسلحة، المشروبات الكحولية والمخدرات، آليات فلاحية وصناعية.

4 ← خصائص التعريفات للقطاع غير الرسمي والتجارة الموازية ومرجعياتها التأسيسية . تتعدى التسميات من "موازي"؛ "غير مهيكّل" لكن يمكن تعريفه كما يلي: "الاقتصاد غير الرسمي هو كل عملية انتاجية أو تجارية لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسمية الناطمة للشغل ولا تغطيها الجباية ضريبة أو إعفاء

أما "التجارة الموازية" والتي برزت في تونس منذ موفى الثمانينات فيمكن تعريفها "بكلعملية تجارية (مبادلات سلعية وخدماتية ومالية)، تتم عملية الانتاج والتبادل السلعي فيها خارج حدود البلاد ويتم إدخالها إلى السوق المحلية عن طريق مسالك التهريب أو عن طريق شبكة من العاملين في الفضاء الحدودي بطريقة غير قانونية وهي على غرار الاقتصاد غير الرسمي لا يشملها الجرد ولا تخضع للقوانين الرسمية الناطمة للشغل كما لا تغطيها الجباية ضريبة أو إعفاء".

5 ← العوامل المساعدة في انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: هناك سببين:

• سياسة التعديل الهيكلي لاقتصادات الدول عن طريق النموّ تطبيقا لشروط المؤسسات المالية الدولية المقرضة منذ منتصف السبعينات والثمانينات.

- العولمة التي نشرت ثقافتها الانتاجية الجديدة (ثقافة "الترحال والانتجاع" التي يمارسها رأس المال والمؤسسات العالمية الكبرى على مستوى العالم STN Sociétés Transnationales)

6 ← انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العالم وتونس:

أكد رئيس المنظمة الدولية للشغل (OIT) ميشال هانسان خلال مؤتمر 1991 أنّ مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي للبلدان يتراوح بين 5% و35% وأن قرابة 300 مليون شخص في العالم يشتغلون بهذا القطاع، ويمثل في بلدان شمال افريقيا 62%

ومن مساوئ الاقتصاد غير الرسمي أنه لا يمكن من امتصاص الصدمات التي تأتيه من الخارج وذلك لضعف نسبة الانتاج فيه، وقد تسبّب هذا انتكاسة بنقطتين في معدل النمو لهذه الدول وفي هذا الإطار صرح **Pierre Delval** مدير عام مؤسسة "وايتو" العالمية غير الحكومية المتخصصة في مقاومة المنتجات المقلدة والرشوة والفساد أنّ الأرباح التي يحققها القطاع غير الرسمي تصل إلى 250 مليار أورو في العالم وأنّ 77,6% من التونسيين يقتنون بضاعة من السوق الموازية وباعتماد على معطيات دراسة قام بها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية فإن التجارة الموازية تساهم من 15 إلى 20 % من الناتج الداخلي الخام وتشغل 31% من اليد العاملة غير الفلاحية.

7 ← حركة التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي الليبي، معطيات وشبكات ناظمة:

تمتد الحدود البرية بين تونس وليبيا على طول 480 كلم في جنوبها الشرقي، ومع الجزائر على طول 1050 كلم ويتمّ التواصل مع القطر الليبي عبر بوابتين هما "رأس جدير" و"ذهيبة"

الحركة البشرية والتجارية عبر الحدود التونسية الليبية:

سجّلت سنة 2009 دخول قرابة 2 مليون ليبي للبلاد، وبعد انطلاق الثورة الليبية في 17 فيفري 2011 واحتدام الاشتباكات وصل تدفق اللاجئين في ذروته في صائفة 2011 ليلبلغ مئات الآلاف من الأشخاص من جنسيات مختلفة، وفي الأثناء شهد نشاط التهريب في الاتجاهين تطورا قياسيا، كما قفز إجمالي حركة العبور من 133.968 شخص سنة 2010 إلى 663.001 سنة 2011.

* تجار الخط:

وهم شريحة من التجار العاملين مباشرة على الخط التجاري الموازي " بين تونس وليبيا ضمن "نواميس" داخلية
ناظمة لها لا تسمح بالدخلاء بالنشاط في مجال اختصاصها. (توازن من بن قردان، عرش الذهبيات في ذهنية
ومن بعض المناطق الداخلية (بئر على بن خليفة، بوحجلة، سيدي بوزيد...) ويختص البعض منهم في تهريب
المحروقات.

* أثر التجارة الموازية والتهريب على نسبة الميكنة والتشغيل في القطاع الفلاحي:

من خلال دراسة ميدانية تبين أن شريحة العمال والعملة الفلاحيين وصغار الفلاحين يمثلون نسبة عالية مقارنة بباقي الأصناف المتعاطية للتجارة الموازية، رغم تأثر هذا القطاع بالتجارة الموازية والتهريب وتأثيره على نسبة الميكنة في القطاع الفلاحي.

* انعكاسات التجارة الموازية على الاقتصاد التونسي:

من حيث المبادلات التجارية انعكست سلبا على السلع المدعمة وإيجابا من ناحية أخرى على توريد المحروقات وبعض الآليات الفلاحية وغيرها من المواد والبضائع التي تستوردها تونس بالعملة الصعبة، وصلت نسبة التوريد الموازي، "من إجمالي التوريد الفعلي من القطر الليبي نسبا عالية، ناهزت 76,8% بالنسبة لـ 2012 وفقا للنشرة الاقتصادية للسفارة الفرنسية في تونس.

(1) **شبكات ناظمة:** تم تأسيس الشبكات الناظمة من قبل أصحاب رؤوس الأموال المحليين أو من الجانب الليبي والمستغلين لتجارة التهريب التقليديين بالمنطقة، ويمكننا تصنيف هذه الشبكات الناظمة لهذه الحركة التجارية في الفضاء الحدودي التونسي الليبي حسب الطرق التي تعتمد هذه المجموعات على غرار:

← طريقة البرنامج: وهي تسمية محلية لعملية تهريب منظمة تقع بالتنسيق بين مالك البضاعة والمهرب. (**الذي يتصرف كوسيط جمركي موازي**) مع التنسيق مع أعوان محددین من أجهزة الأمن والجمارك على السواء من الجانب الليبي والتونسي بمعبر رأس جدير.

← طريقة الكرازية: وتنطلق عند اختيار المالك التونسي ميناء طرابلس لاستقبال سلعته المشحونة من موالي الصين، سوريا، تركيا أو دبي وذلك للتهرب من معالم الديوانة في المواني التونسية. ويتكفل **الوسيط الموازي** بتسلم البضاعة من طرابلس وتسليمها لصاحبها في مكان متفق عليه في تونس (عادة العاصمة).

← طريقة صغار التجار:

حيث يتكفل 35,9% من " **صغار التجار** " المنتصبين بسوق ليبيا بنقردان (السوق المغاري) بعملية التزود بوسائلهم الخاصة مباشرة من ليبيا، مصر، سوريا... (تم تسجيل 88 سفرة للشخص الواحد في السنة في 1992 و 195 مرة في سنة 2012).

* إحداث منطقة حدودية عازلة بالجنوب التونسي:

* إنشاء منطقة تبادل حر بين تونس وليبيا كما جاء بالورقة المعدة من قبل مصالح وزارة التجارة التونسية بعد الثورة.

9 ← توصيات مقترحة لمعالجة ظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي:

- توحيد تعريف ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي"
- توحيد تعريف ظاهرة "التجارة الموازية".
- تكثيف الدورات التكوينية لأعوان وإطارات المصالح الديوانية والأمنية العاملة بالحدود وتشجيعها ماديا واستنباط آليات خاصة لمكافحة الرشوة والفساد في الهياكل الحدودية.
- تفعيل الاستراتيجية المشتركة للتنمية التي أقرتها الدول الأعضاء باتحاد المغرب العربي في مارس 1991 والتي تنصّ على إنشاء منطقة تبادل حر خاصة بالمنتجات المغاربية.
- تشريك المسؤولين الجهويين وجميع الأطراف المتداخلة في القطاع في ورشات عمل للحفاظ على الاقتصاد الوطني وهياكل الدولة.
- احتواء القطاع الموازي من خلال الإعفاءات الجبائية.
- من التوصيات التي خرج بها المشاركون في ورشة العمل المغلقة التي حضرها ممثلي الولاية ورؤساء الإدارات الجهوية والجماعات العمومية المحلية والقيادات الأمنية والديوانية والجيش الوطني من الصف الأول والثاني في ولايتي مدين وتطاوين، والتي نظّمها المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية أيام 30-31 ماي و1 جوان 2013 بتطاوين، نذكر ما يلي:

- توحيد نظام المراقبة والعقوبات بين مختلف الهياكل الحكومية المعنية بشأن قضايا التهريب والتجارة الموازية في "مجلة رقابية وقضائية موحدة" تكون مشكّلة من جملة من التراتيب النازمة لها بين مختلف المتدخلين (الديوانة، مصالح المراقبة التجارية، إدارة الغابات، فرق الأمن والحرس الديواني) ومتضمّنة لجملة الفصول

القانونية الجاري بها العمل عند مختلف الهياكل المتدخلة في الموضوع مع تحيين نظام العقوبات والرقابة فيها في شكل مجلة موحدة ومرجع قانوني واحد.

- خلق "وحدة قضائية" داخل وزارة العدل تختص بمثل هذه القضايا وتطبق ما تأتي به فصول هذه المجلة الجديدة، ونقترح أن يكون اسمها "مجلة القطاع غير الرسمي والموازي".

- تفعيل الاتفاقيات الممضاة من تونس فيما يخص "اتفاقية أروماد" (Euro-med)، الممضاة في أغادير بين الدول العربية والدول الأوروبية في أوت 2006) واتفاقية "منطقة التجارة العربية الكبرى" الممضاة بين الدول العربية والتي دخلت حيز التنفيذ منذ جانفي 2005*

* وقعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997، ويتوقع 17 دولة عليها لإنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية كان الاتفاق على تخفيض الرسوم على المنتجات ذات المنشأ العربي وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.